(الأمناء) تنفرد بنشر وثائق مهمة عن نتائج الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمنطقة الحرة في عدن (الحلقة الثالثة)..

من وراء منح تراخيص لمشاريع في مواقع مغمورة بمياه البحر؟

ما خسائر تعاقدات المنطقة الحرة من خصم مساحات بنسبة 35% من إجمالي المساحات المرخصة؟

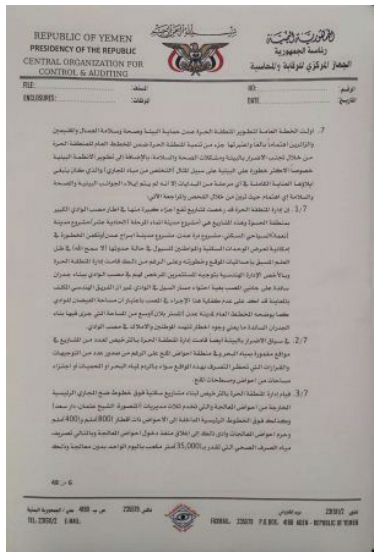
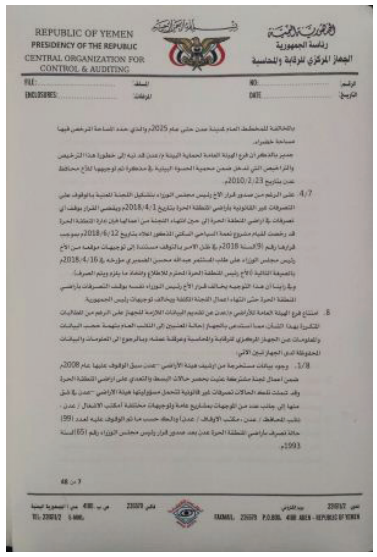
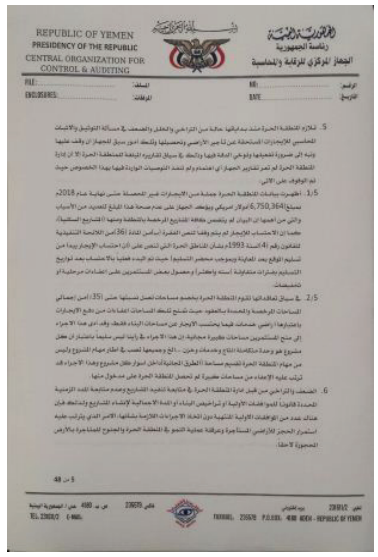

"الأمناء" تقرير خاصّ:

بعد أن تحصلت "الأمناء" على وثائق للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمنطقة الحرة عدن كشفت الفساد المستشري في هذا المرفق الحكومي، وقد نشرت "الأمناء" في الحلقة الأولى من وراء تنازل المنطقة الحرة عن مساحات كبيرة من أراضيها لصالح الغير، وكيف سُرقت وبيعت المشاريع للمواطنين دون تحقيق عوائد؟، ستحاول "الأمناء" نشر باقي الوثائق في هذه الحلقة الثالثة.

ومن خلال ما جاء في التقرير الذي نشره القاضي أبو بكر حسين السقاف رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حول نتائج الجهاز للتصرفات غير القانونية في أراضي المنطقة الحرة في العاصمة عدن، فإن تلازم المنطقة الحرة منذ بداياتها حالة من التراخي والخلل والضعف في مسألة التوثيق والإثبات المحاسبي للإيجارات المستحقة عن تأجير الأراضي وتحصيلها وتلك أمور سبق للجهاز أن وقف عليها ونبه إلى ضرورة تفعيلها وتوخي الدقة فيها وذلك في سياق تقاريره المبلغة للمنطقة الحرة إلا أن إدارة المنطقة لم تعر تقارير الجهاز أي اهتمام ولم تنفذ التوصيات الواردة فيها بهذا الخصوص حيث تم الوقوف على التالي :

*أظهرت بيانات المنطقة الحرة جملة من الإيجارات غير المحصلة حتى نهاية عام 2018م، بمبلغ 6750364 دولار أمريكي ويؤكد الجهاز عدم صحة هذا المبلغ للعديد من الشباب والتي من أهمها أن البيان لم يتضمن كافة المشاريع المرخصة بالمنطقة ومنها المشاريع السكنية كما أن الاحتساب للإيجار لم يتم وفقًا لنص الفقرة من المادة 36 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 4 لسنة 1993م، بشأن المناطق الحرة التي تنص أن احتساب الإيجار يبدأ من تسليم الموقع بعد المعاينة بموجب محضر التسليم ،حيث تم البدء فعليا بالاحتساب بعد تواريخ التسليم فترات متفاوتة سنة أو أكثر وحصول بعض المستثمرين على إعفاءات مرحلية أو تخفيضات.

*في سياق تعاقداتها تقوم المنطقة الحرة بخصم مساحات تصل نسبتها حتى 35% من إجمالي المساحات المرخصة والمحددة بالعقود حيث تمنح تلك المساحات إعفاءات من دفع الإيجارات باعتبارها أراضي خدمات، فيما يحتسب الإيجار من مساحات البناء فقط، وقد أدى هذا الإجراء إلى منح المستثمرين مساحات كبيرة مجانية...

إن هذا الإجراء في رأينا ليس سلميا باعتبار أن كل مشروع هو وحدة متكاملة إنتاج وخزن... إلخ وجميعها تصب في إطار مهام المشروع وليس من مهام المنطقة الحرة تقديم مساحة الطرق المجانية داخل أسوار كل مشروع وهذا الإجراء قد ترتب عليه الإعفاء من مساحات كبيرة لم تحصل المنطقة الحرة على مدخول منها.

*الضعف والتراخي من قبل إدارة المنطقة الحرة في متابعة تنفيذ المشاريع وعدم متابعة المدد الزمنية المحددة قانونيا للموافقات الأولية أو تراخيص البناء أو المدة الإجمالية لإنشاء المشاريع ؛ ولذلك فإن هناك عدد من الموافقات الأولية المنتهية دون اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، الأمر الذي يترتب عليه استمرار الحجز للأراضي المستأجرة وعرقلة عملية النمو في المنطقة الحرة والجنوح للمتاجرة بالأرض المحجوزة لاحقًا.

*أولت الخطة العامة لتطوير المنطقة الحرة عدن حماية البيئة وصحة وسلامة العمال والمقيمين والزائرين اهتماما واعتبرتها جزء من تنمية المنطقة الحرة ضمن المخطط العام للمنطقة الحرة من خلال تجنب الإضرار بالبيئة ومشكلات الصحة والسلامة، بالإضافة إلى تطوير الأنظمة البيئية خصوصًا الأكثر خطورة على البيئية على سبيل المثال التخلص من مياه المجاري والذي كان ينبغي إيلاؤها العناية الكاملة في أي مرحلة من البدايات إلا إنه لم يتم إيلاء الجوانب البيئية والصحة والسلامة ؛ أي اهتمام حيث تبين من خلال الفحص والمراجعة الآتي:

* إن إدارة المنطقة الحرة قد رخصت لمشاريع تقع أجزاءً كبيرة منها في إطار مصب الوادي الكبير بمنطقة الحسوة وهذه المشاريع هي (مشروع مدينة إنماء المرحلة (الحادية عشر)، مشروع مدينة (نعمة) السياحي السكني ومشروع درة عدن ومشروع مدينة أبراج عدن وتمكن الخطورة في إمكانية تعرض الوحدات السكنية والمواطنين للسيول في حالة حدوثها لا سمح الله في ظل العلم المسبق بإحداثيات الموقع وخطورته وعلى الرغم من ذلك قامت إدارة المنطقة الحرة وبالأخص الإدارة الهندسية بتوجيه المستثمرين المرخص لهم في مصب الوادي ببناء جدران مستندة على جانبي المصب بغية احتواء مسار السيل في الوادي غير أن الفريق الهندسي المكلف بالمعاينة قد أكد على عدم كفاية هذا الإجراء في المصب.

*في سياق الإضرار بالبيئة أيضًا قامت إدارة المنطقة الحرة بالترخيص لعدد من المشاريع في مواقع مغمورة بمياه البحر وفي منطقة أحواض الملح على الرغم من صدور عدد من التوجيهات والقرارات التي تحظر التصرف بهذه المواقع سواء بالردم لمياه البحر أو المحميات أو اجتزاء مساحات من أحواض ومسطحات الملح.

*قيام إدارة المنطقة الحرة بالترخيص لبناء مشاريع سكنية فوق خطوط ضخ المجاري الرئيسية الخارجة من أحواض المعالجة والتي تخدم ثلاث مديريات (المنصورة والشيخ عثمان ودار سعد) وكذلك فوق الخطوط الرئيسية الداخلة إلى الأحواض ذات أقطار 800 ملم و400 ملم وحرم أحواض لمعالجات وأدى ذلك إلى إغلاق منفذ دخول أحواض المعالجة وبالتالي تصريف مياه الصرف الصحي التي تقدر بـ 35000 متر مكعب باليوم الواحد بدون معالجة وذلك بالمخالفة للمخطط العام لمدينة عدن حتى عام 2025م والذي حدد المساحة المرخص فيها مساحة خضراء.

الجدير بالذكر : إن فرع الهيئة العامة لحماية البيئة بعدن قد نبه إلى خطورة هذا الترخيص والتراخيص التي تدخل ضمن محمية الحسوة البيئية في مذكرة تم توجيهها للأخ محافظ عدن بتاريخ 2010/2/23م.

*على الرغم من صدور قرار الأخ رئيس مجلس الوزراء بتشكيل اللجنة المعنية بالوقوف على التصرفات غير القانونية بأراضي المنطقة الحرة بتاريخ 2018/4/1م ويقضي القرار بوقف أي تصرفات في أراضي المنطقة الحرة إلى حين انتهاء اللجنة من أعمالها فإن إدارة المنطقة الحرة قد رخصت لقيام مشروع نعمة السياحي السكني المذكور أعلاه بتاريخ 2018/6/12م، بموجب قرارها رقم 9 لسنة 2018م، في ظل الأمر بالتوقف مستندة إلى توجيهات موقعة من الأخ رئيس مجلس الوزراء على طلب المستثمر عبدالله محسن الضمبري مؤخرة في 2018/4/16م بالصيغة التالية (الأخ رئيس المنطقة الحرة المحترم للاطلاع واتخاذ ما يلزم ويتم الصرف).

وفي رأينا أن هذا التوجيه يخالف قرار رئيس الوزراء نفسه بوقف التصرفات بأراضي المنطقة الحرة حتى انتهاء أعمال اللجنة المكلفة ويخالف توجيهات رئيس الجمهورية.

وبإذن الله ستواصل "الأمناء" نشر باقي تفاصيل التقرير المدعم بالوثاق في العدد القادم.

ما أهداف تسليم (الإصلاح) مناطق حدودية جنوبية للحوثيين؟

تحالف حوثي إصلاحي...ماذا يريد الإصلاح؟

"الأمناء" غرفة الأخبار:

بعد أن تهالكت صفوف مليشيات الحوثي الانقلابية المدعومة من إيران في الحديدة وأصبحت متارس مليشياتها أهون من بيت العنكبوت بعد أن أنهكتها ألوية العمالقة الجنوبية والمقاومة الوطنية والتهامية ، تحالف حلفاء إيران "الحوثيين" وحلفاء قطر وتركيا إخوان اليمن "حزب الإصلاح" في محاولة من الإصلاح لإفشال أهداف التحالف العربي بعد أن كشف أمر حزب الإصلاح : إن جماعة انتهازية تدعم الإرهاب وتسعى لإطالة أمد الحرب.

خطوات حزب الخيانة

اتخذ حزب الإصلاح خطوات التحالف مع الحوثيين للتسابق للسلطة ضد طارق صالح القادم عن طريق الساحل الغربي في مشروع تقاسم السلطة بين حزب الإصلاح وجماعة الحوثي إن نجحت المساعي الدولية من إيجاد حلول لإيقاف الحرب فإن كان الحل عبر الشرعية فحزب الإصلاح رأس القائمة وإن كان بدونها فحزب الإصلاح رأس القائمة وبكل الحالتين حزب الإصلاح موجود.

تحالف حوثي إصلاحي

سلم عناصر منتسبين لما يسمى الجيش الوطني التابع للمقدشي والأحمر مواقع في نهم وصرواح بـ"مأرب" للحوثيين كما خان وخذل "الجيش الوطني في المناطق العسكرية في مأرب ووادي حضرموت والجوف والمناطق العسكرية التابعة للأحمر الجناح العسكري لحزب الإصلاح" قبائل حجور في حجةٍ وكسروا قرارًا رئاسيًا للرئيس هادي ، أيضا سلمت جماعة حزب الإصلاح مناطق في تعز للحوثيين.

وبالنسبة لتسليم مناطق حدودية مع الجنوب فقد سلمت عناصر الجيش الوطني التابع للأحمر مواقع في مناطق محاذية لـ"كرش والشريجية" في لحج.

أيضا سلم عناصر من الجيش الوطني التابع للأحمر مواقع بل مناطق في قعطبة ومريس شمال الضالع محاذية للحدود الجنوبية مع الضالع.

وكذلك سلمت عناصر من الجيش الوطني التابع للأحمر وعناصر إرهابية تتبع حزب الإصلاح مواقع ومناطق في ذي ناعم والزاهر والغيلمة التابعة لمحافظة البيضاء للحوثيين، وهي مناطق متاخمة مع حدود الجنوب اتجاه الحد يافع.

إطالة أمد الحرب

استعادة الشرعية وحزب الإصلاح السلطة التشريعية المتمثلة بالبرلمان الميت وعمدت إلى عدم تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية إلا بعد دراسة للجنة خاصة، مما يعني أن حزب الإصلاح حسم أمر إطالة أمد الحرب وإنهاء تدريجيا لشرعية الرئيس هادي وتقليص صلاحيته، وتقديم خدمات لمليشيات الحوثي لتمكينه من إفشال أهداف التحالف العربي المتمثل بـ"استعادة الشرعية اليمنية".

مرحلة تمديد الحرب

يرى مراقبون للوضع في اليمن أن حزب الإصلاح بدعم قطري تركي تحالف مع الحوثي وتمسك بالشرعية واستعاد السلطة التشريعية وسلم مواقع للحوثيين متاخمه مع الحدود الجنوبية الشمالية لهدف سحب الجنوبيين قواتهم من الحديدة، مالم فإن الأمر يعني إطالة أمد الحرب بين قوى تحالف الإصلاح والحوثي المدعوم من قطر وإيران وتركيا وبين التحالف العربي وقوات المقاومة الوطنية والقوات الجنوبية المدعومة من قيادة التحالف العربي السعودية والإمارات، وإن حقق الطرف الأقوى على الأرض في قلب الطاولة على تحالف الشر سيجتاز هذه المؤامرات الحوثية الإخوانية الخطيرة.